



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The impact of audit committees on Managerial overconfidence: An
analytical study in the Iraqi environment**

Hassan Marie Hassan*, Saifaldin Amjad Ismail

College of Administration and Economics/ University of Mosul

Keywords:

Audit committee, Audit committee characteristics, Managerial overconfidence, Characteristics of managerial overconfidence.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 09 Oct. 2024

Accepted 30 Oct. 2024

Available online 30 Jun. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Hassan Marie Hassan

College of Administration and
Economics/ University of Mosul



Abstract: The aim of this research is to show the impact of audit committees through their characteristics represented by (independence, financial and accounting experience, size, number of meetings) as an independent variable on Managerial overconfidence with its characteristics represented by (misjudgment, excessive optimism, illusion of control, cognitive bias) as a dependent variable. The study sample was represented by a number of professionals and stakeholders in the Iraqi environment that represents the study community, including banks, insurance companies, and auditors' offices. 30 paper forms and 200 electronic forms were distributed, and 227 forms were retrieved, as the number of valid forms for analysis was 211 forms. The questionnaire tool was used to collect and analyze data. Some measures were also used, including the (Significance level coefficients) tool, the (Cronbach's Alpha) scale, and the (KMO) scale. The statistical analysis program (SPSS Ver.22) and the (AMOS Ver. 20) program were relied upon in analyzing the data. The results of the statistical analysis showed the presence of Negative relationship between audit committees and managerial overconfidence.

أثر لجان التدقيق في الثقة الإدارية المفرطة: دراسة تحليلية في البيئة العراقية

سيف الدين امجد اسماعيل

حسن مرعي حسن

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

المستخلص

هدف هذا البحث إلى بيان تأثير لجان التدقيق من خلال خصائصها المتمثلة بـ (الاستقلال، الخبرة المالية والمحاسبية، الحجم، عدد الاجتماعات) بوصفه متغيراً مستقلاً على الثقة الإدارية المفرطة بخصائصها المتمثلة بـ (التقدير الخاطئ، التفاؤل المفرط، وهم السيطرة، التحيز المعرفي) كمتغير تابع، وتمثلت عينة البحث بعدد من المهنيين وأصحاب المصالح في البيئة العراقية التي تمثل مجتمع البحث ومنها المصارف وشركات التأمين ومكاتب مراقبي الحسابات، إذ تم توزيع 30 استمارة ورقية و 200 استمارة الكترونية، وتم استرداد 227 استمارة، حيث كان عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل 211 استمارة، وقد جرى استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها كما تم استخدام بعض المقاييس ومنها أداة (Significance level coefficients) ومقياس (الفا كرونباخ) ومقياس (KMO) وتم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS VER.22) وبرنامج (AMOS VER.20) في تحليل البيانات، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة سلبية بين لجان التدقيق والثقة الإدارية المفرطة.

الكلمات المفتاحية: لجنة التدقيق، خصائص لجنة التدقيق، الثقة الإدارية المفرطة، خصائص الثقة الإدارية المفرطة.

المقدمة

تتقيد المصارف وشركات التأمين والشركات الرسمية ذات الطابع المالي بمجموعة من القوانين والتعليمات والأطر التنظيمية والسياسات المتبعة التي تحكم نطاق عملها، وتنظم علاقاتها مع أصحاب المصالح وبما يضمن مصالحهم ويحقق المنفعة لجميع الأطراف، ولا بد لتلك المصارف والشركات من الالتزام بتلك القوانين والتعليمات والأطر لتحقيق الأهداف المرسومة، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على تنفيذ الأعمال وتحول دون تطبيق تلك القوانين، ومن أهم تلك العوامل هي الثقة الإدارية المفرطة والأبعاد المرتبطة بها وما يتمخض عنها من مخاطر تؤدي إلى تحريف المسار وتضليل النتائج، مما يستوجب وجود أداة رقابية فعالة ذات معرفة واسعة وخبرات متراكمة، تكون مهمتها الإشراف على أداء الإدارة وتقويمه، ومراجعة العمليات المالية والإدارية، وضمان اتباع المعايير القانونية والتنظيمية، وتتمثل تلك الأداة بلجنة التدقيق.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولاً. مشكلة البحث: يسعى أصحاب المصالح إلى التعامل مع الشركات التي تلبي متطلباتهم بالشكل الأمثل وبما يحقق مصالحهم، إلا أن هناك مشاكل ومعوقات متعددة تحول دون ذلك، ومن هذه المعوقات هي الثقة الإدارية المفرطة التي تعد إحدى النزعات السلوكية للمديرين والتي تؤثر على أداء المهام ونتيجة النشاط من خلال اتخاذ القرارات المالية بشكل غير مدروس ودون الاعتماد على أسس علمية دقيقة، وإن ذلك قد يؤدي إلى تهميش أو تجاهل بعض الأخطاء أو التلاعب بالبيانات

المالية، وهذا يحدث لتحقيق أهداف مالية محددة أو للحفاظ على سمعة الإدارة أمام أصحاب المصالح، وفي بعض الأحيان قد يتم تجاهل المعايير المحاسبية والإجراءات الدقيقة لتحسين نتيجة الأداء المالي، فضلاً عن ذلك فإن فرص حدوث الاحتيال والتلاعب في الأرقام المالية يزداد بزيادة الاعتماد على هذه الثقة في اتخاذ القرارات المالية وتنفيذها، وتجاهل الضوابط الداخلية وعدم وجود تدقيق مستقل يحد من تلك الثقة، ويعزز الثقة والمصدقية بالتقارير المالية ويعكس نتيجة النشاط بدقة في تلك الشركات.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تكمن في السؤال الرئيس الآتي...

❖ هل هناك تأثير للجنة التدقيق في الثقة الإدارية المفرطة؟ ويتفرع هذا السؤال إلى ما يأتي:

- هل هناك تأثير لحجم لجنة التدقيق في الثقة الإدارية المفرطة؟
- هل هناك تأثير لاستقلالية لجنة التدقيق في الثقة الإدارية المفرطة؟
- هل هناك تأثير لخبرة لجنة التدقيق في الثقة الإدارية المفرطة؟
- هل هناك تأثير لاجتماعات لجنة التدقيق في الثقة الإدارية المفرطة؟

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية لجنة التدقيق على الصعيدين العلمي والعملية وكالاتي:

1. **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية للبحث في زيادة الاهتمام بلجنة التدقيق، وما قد تؤديه هذه اللجنة من دور مهم في الحد من مخاطر الثقة الإدارية المفرطة، وتحفيز الشركات على الحرص والاهتمام بلجان التدقيق.

2. **الأهمية العملية:** تنبع الأهمية العملية للبحث من تدعيم وتطوير دور لجان التدقيق في البيئة العراقية والتشجيع على تبنيها من قبل الشركات، وذلك ببيان أثرها على الثقة الادارية المفرطة.

ثالثاً. هدف البحث: يتكون هدف هذا البحث من شطرين:

الشرط الأول هو بيان التأثير السلبي للثقة الإدارية المفرطة على أداء الشركة بشكل عام ومدى مساهمة لجنة التدقيق في كشف هذه الآثار والحد منها وذلك من خلال اتباع إجراءات دقيقة للتحقق من صحة البيانات وتوثيقها وفقاً للمعايير المحاسبية المعترف بها وضمان وجود آليات فعالة للتدقيق والرقابة المستقلة داخل الشركات، وبيان مدى الاستقلالية في عملية فحص وتدقيق الحسابات المالية، والتأكد من صحة وموثوقية التقارير المالية وتعزيز جودتها وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف المعنية الأخرى في المعلومات المالية المقدمة.

الشرط الثاني هو التمييز بين مجرد توفر لجنة تدقيق في الشركة، وبين وجود لجنة تدقيق ذات جودة أداء تعي واجباتها ومسؤولياتها وتتمتع بعناصر جودة تمكنها من العمل بفاعلية وبيان علاقتها في رفع كفاءة اداء وظيفة التدقيق، وإن مجرد وجود لجنة تدقيق لا يعد ضماناً قوياً لوجود بيئة رقابية جيدة، لذلك لا بد من البحث في جودة أداء هذه اللجنة.

رابعاً. فرضية البحث: تؤثر لجنة التدقيق بشكل إيجابي في الحد من التأثير السلبي للثقة الإدارية المفرطة على نشاط الشركة من خلال استقلالياتها واختصاص أعضائها وتقييم المخاطر والتواصل الفعال، وتسهم هذه اللجنة في تعزيز النزاهة والشفافية في العمليات المالية للشركة، وانطلاقاً من مشكلة البحث يتم طرح الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجنة التدقيق من خلال خصائصها في الثقة الادارية المفرطة.

ينبثق عنها أثنين من الفرضيات الفرعية كما يأتي:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لخصائص لجنة التدقيق بدلالة أبعادها في الثقة الإدارية المفرطة.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لخصائص لجنة التدقيق مجتمعة في الثقة الإدارية المفرطة

خامساً. منهج البحث: اعتمد البحث على المناهج الآتية:

1. المنهج الاستنباطي: يستهدف الباحث من خلال هذا المنهج إجراء الاطار النظري للبحث، وذلك بالاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وعلى شبكة الإنترنت بشأن تفعيل وتطوير وتعزيز قدرات ومهارات لجنة التدقيق في الحد من التأثير السلبي للثقة الإدارية المفرطة على الأداء المالي، والاستفادة منها في صياغة الاطار النظري للبحث، واستعراض أهم الإجراءات والتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال الحد من تأثير هذه الثقة، وكيف يمكن للجنة التدقيق أن تؤدي دورها بكفاءة وفاعلية في هذا المجال.

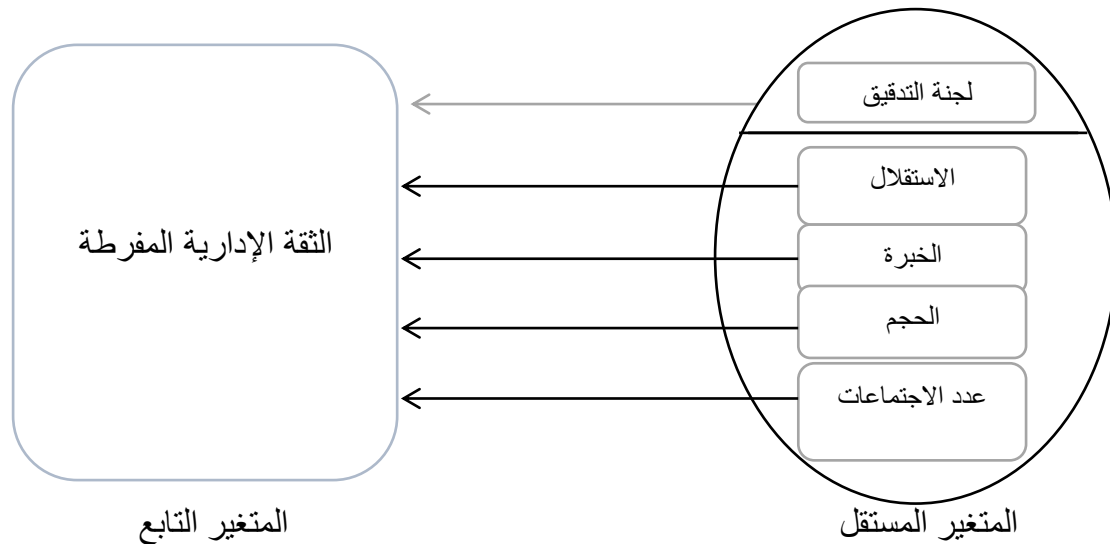
2. المنهج الاستقرائي: اعتمد الباحث على هذا المنهج في إجراء البحث الميداني على استمارة الاستبيان، إذ تعد هذه الاستمارة مصدراً مهماً لجمع البيانات إذا تم الاعتماد في صياغتها على الوضوح في تشخيص وقياس ابعاد البحث، ومن خلال توزيع عدد من استمارات الاستبيان على عينة من المهنيين وأصحاب المصالح في البيئة العراقية وذلك لدراسة وتحليل دور لجنة التدقيق في الحد من تأثير الثقة الإدارية المفرطة على جودة الأداء المالي، ثم اختبار فرضيات البحث

سادساً. حدود البحث: تعد هذه الخطوة ضرورة بحثية لأية دراسة، وتمثلت حدود البحث بالآتي:

1. الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذا البحث في المصارف وشركات التأمين وعدد من مكاتب مراقبي الحسابات في البيئة العراقية.

2. الحدود البشرية: انحصرت الحدود البشرية بعينة من المهنيين وأصحاب المصالح في البيئة العراقية وضمن الحدود المكانية المذكورة أعلاه في البيئة العراقية.

سابعاً. نموذج البحث: يوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين متغيرات البحث



شكل (1): أنموذج البحث

المصدر: الأنموذج من اعداد الباحثين.

يوضح نموذج البحث تأثير لجنة التدقيق متمثلة بأبعادها (الاستقلال، الخبرة، الحجم، عدد الاجتماعات) ك (متغير مستقل) على الثقة الإدارية المفرطة متمثلة ب (التفاؤل المفرط، التقدير الخاطئ، وهم السيطرة، التحيز) ك (متغير تابع)، ويبين النموذج أعلاه تأثير أبعاد لجنة التدقيق مجتمعة على الثقة الإدارية المفرطة، ومن ناحية أخرى يوضح تأثير أبعاد لجنة التدقيق مجتمعة على الثقة الإدارية المفرطة.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً. مفهوم وخصائص وأهداف لجنة التدقيق: تُعد لجنة التدقيق إحدى أدوات حوكمة الشركات وقد حظيت باهتمام العديد من الهيئات العلمية والدولية بسبب دورها الذي تؤديه في زيادة الشفافية والثقة للمعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركات من خلال الاشراف على وظيفة التدقيق الداخلي، واعداد التقارير المالية ودعم الهيئات التدقيقية الخارجية (الليلة ورمو، 2020: 144).

كما نالت هذه اللجنة اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين إذ تم تعريفها بتعريفات عدة إذ عرفها (نوبجي، 2017: 140) على أنها إحدى اللجان الفرعية في الشركة، وتكون منبثقة عن مجلس الإدارة، وتتألف كحد أدنى من ثلاثة أعضاء مستقلين، ويكون الحد الأقصى حسب حجم وطبيعة الشركة، ويشترط أن تضم خبير في الشؤون المالية والمحاسبية، ومن مسؤولياتها الحفاظ على استقلال مراقب الحسابات ومساعدة مجلس الإدارة في أداء المهام.

وعرفها كل من (Güneş & Atılgan, 2016: 19) من حيث مسؤولياتها ووظائفها المتوقعة، بأنها لجنة تتألف من مديرين مستقلين وغير تنفيذيين مكلفين بمهام الرقابة لضمان مسؤولية حوكمة الشركات، وعملية إعداد تقارير مالية موثوقة، وهيكل فعال للرقابة الداخلية وتدقيق موثوق الوظيفة، وعملية تقديم شكوى مستتيرة للمبلغين عن المخالفات، ومدونة أخلاقيات العمل المناسبة لهذا الغرض لخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين مع حماية مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.

وتشير (ياسين، 2021: 18) إلى أن نجاح لجنة التدقيق في القيام بمسؤولياتها ومهامها يتوقف على توفر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على عاتقهم، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة، فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى زيادة فاعليتها، وتعظيم منفعتها بالنسبة للشركة.

وتحظى لجنة التدقيق بأهمية كبيرة في الشركات كونها إحدى آليات الحوكمة الداخلية، إذ تساعد مجلس الإدارة في أمور متعددة ومنها دراسة كل من نظام الرقابة الداخلية بالشركة، والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والسياسات المحاسبية المستخدمة، والخطة السنوية لإدارة التدقيق الداخلية وغير ذلك من المهام، ثم عرض تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها لمجلس الإدارة (الشعراوي، 2018: 7).

كما تكمن أهميتها في توفير المساعدة التي تحتاجها الإدارة للقيام بمسؤولياتها، والتأكيد على استقلالية وحياد كل من التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات وكذلك القيام بتدقيق إدارة المخاطر، ودراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالمنشأة واقتراح ما يلزم لتحسين فعاليته وتطبيقه (عزالدين، 2017: 70-71).

اما (نويجي، 2017: 140) فقد لخص أهمية تلك اللجنة لكل من الإدارة، والمدقق الداخلي، ومراقب الحسابات، وأصحاب المصالح، وأن أهميتها تنشأ من المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى الأطراف المختلفة.

كما تؤدي لجنة التدقيق دور أساس ومهم يتمثل في مساعدة مجلس الإدارة على الإشراف على المعلومات المالية من خلال مراجعة المعلومات المالية المتاحة للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية، كما تعمل هذه اللجنة على ضمان وزيادة مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال تحسين دقة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية، والتحكم بشكل أكبر في مسؤولية ومساءلة إدارة الشركة عن الإفصاح الكافي والمناسب واعتماد معلومات مالية شفافة (Zadeh et al., 2023: 4).

ويرى (بخيت، 2018: 10-11) إن لهذه اللجنة خمسة أهداف أساسية يمكن إيجازها بما يأتي:

❖ مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته المالية.

❖ التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه.

❖ دعم استقلال المدقق الداخلي.

❖ ضبط جودة التقارير المالية.

❖ دعم استقلال مراقب الحسابات.

ثانياً. مفهوم الثقة الإدارية المفرطة وخصائصها: تعد الثقة الإدارية المفرطة نمط سلوكي يستند إلى توقعات أكثر تفاؤلاً من قبل الإدارة خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة، كما تؤثر على أداء الشركة في الفترات المستقبلية، ويكون لهذا النمط انعكاس على قرارات المديرين الاستراتيجية والتشغيلية، مثل قرارات الاستثمار والتمويل، على سبيل المثال يتجه المديرون المفرطون في الثقة إلى التوسع في الانفاق الاستثماري ويكونون أكثر ميلاً للاعتماد على مصادر التمويل الخارجية مثل الديون (عبد العال، 2021: 10).

كما تعد هذه الثقة استعداداً لتوقع نتائج أكثر إيجابية أو المبالغة في تقدير احتمالية النتائج، وإن المديرين التنفيذيين الذين يشعرون بثقة زائدة عن الحد قد يقدمون ضمانات متفائلة بشكل غير مبرر بشأن نتائج التشغيل والمركز المالي للشركة، كما يعتقد هؤلاء المديرون أن المواقف المحاسبية التي يبلغون الوصول إليها يمكن تحقيقها بالفعل على أساس مسبق، وهذا يعني أن الشركات التي لديها مديرين ذوو ثقة مفرطة هي الأكثر احتمالاً لإجراء تقديرات محاسبية بعيدة المنال، وبناء على ذلك، فقد يكون هناك احتمال أكبر لإعادة البيانات المالية في هذه الشركات (Moradi & Ghadirian-Aran, 2017: 178).

وعلى الرغم من أن الثقة سمة ضرورية حتى يستطيع الفرد التكيف مع بيئته، إلا أن الثقة المفرطة تعد سلوك غير عقلاني، وطبقاً لنظرية التمويل السلوكي فإن الثقة المفرطة تعد نوع من الانحرافات السلوكية، وتعني المبالغة من قبل المديرين في تقدير صحة الآراء والأحكام، والشعور بالإيجابية المفرطة واستبعاد احتمالات ارتكاب الأخطاء، وتتمثل هذه الثقة في المبالغة في تقدير التنبؤات والاحداث الإيجابية المتوقعة، والتقليل من شأن التنبؤات والاحداث السلبية المستقبلية، وعادة ما يعززون الفضل لأنفسهم عند نجاحهم في الأداء أو عندما تكون توقعاتهم صحيحة، ولكن في حال وقوعهم في الخطأ أو ثبت فشلهم فإنهم يلجؤون إلى لوم الحظ وعوامل أخرى غير متوقعة (عبد الرحيم، 2020: 11-12).

وتشير الأبعاد إلى الخصائص الخاصة بالثقة الإدارية المفرطة والتي توضح طبيعتها وانعكاسها وأهم الآثار التي يمكن أن تنشأ عنها، وتتعدد هذه الأبعاد بتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة من قبل الكتاب والباحثين في هذا الصدد، ويساعد فهم خصائص هذه الثقة في تطوير الاستراتيجيات للتخفيف من أثارها السلبية، وتعزيز ثقافة التفكير النقدي، وتطوير عقلية التعلم بين المديرين (Longjie & Anfeng, 2017: 113).

ويشير (عبد العال، 2021: 10) إلى أن هذه الثقة تعكس أبعاد متعددة ترتبط بشخصية المديرين ومن هذه الأبعاد التفاؤل المفرط، والتقدير الخاطئ، والتحيز المعرفي ووهم السيطرة وتجعل هذه الأبعاد المديرون أكثر تفاؤلاً بشأن المخاطر المحيطة، وتدفعهم إلى الاعتقاد على أنهم أكثر قدرة على السيطرة على الأحداث المستقبلية.

ثالثاً. تأثير لجنة التدقيق على الثقة الإدارية المفرطة: للجنة التدقيق القوية والفعالة في الشركة أهمية كبيرة، لأنها تؤدي دوراً محورياً في حماية مصالح الشركة على المدى الطويل، كما يخفف وجود هذه اللجنة من النتائج السلبية للثقة الإدارية المفرطة عند اتخاذ القرارات المالية والتدخلات الأخرى التي تؤثر سلباً على أعمال الشركة والتي قد يكون لها تأثير على سمعتها في المستقبل، كما يمكن لهذه اللجنة من السيطرة على تأثير تسلط الإدارة على الشركة والناجم عن الثقة المفرطة للمديرين، وتستجيب لجنة التدقيق لمخاطر إعداد التقارير المالية المتزايدة الناجمة عن الثقة الإدارية المفرطة وذلك من خلال رفع مستوى جودة التدقيق ومن المرجح أن توفر لجنة التدقيق الفعالة آلية داخلية جيدة لمنع الإدارة من الانخراط في سلوك خاطئ (Kusharyanti & Kusuma, 2020: 1136).

كما تعد لجنة التدقيق الفعالة سداً منيعاً لما لها من دور مهم في الرقابة المالية والإشراف على أعمال الشركة، وبذلك تحد من الجهود كافة التي تبذل من قبل الإدارة من أجل التلاعب في الأرباح، أو اختلاس الأصول (Kamarudin & Ismail, 2014: 508).

وبعد التطرق إلى أثر لجنة التدقيق بصورة عامة على الثقة الإدارية المفرطة كان لا بد من التطرق إلى أهم خصائص لجنة التدقيق على الثقة الإدارية المفرطة وكما يأتي:

1. استقلالية لجنة التدقيق وأثرها على الثقة الإدارية المفرطة

يعد الاستقلال سمة حاسمة للجنة التدقيق الفعالة ويضمن هذا الاستقلال عدم تعرض أو تأثر أعضاء هذه اللجنة للخطر من قبل الإدارة، ويضع الاستقلال لجنة التدقيق في وضع أفضل لتقديم تقييمات غير متحيزة لممارسات إعداد التقارير المالية، وتحدي الأحكام الخاطئة للإدارة، وممارسة العناية الواجبة في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية ومنعها، كما يقلل وجود الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق من احتمالية التواطؤ بين الإدارة والمدققين، مما يعزز فعالية اللجنة في التخفيف والحد من المخاطر السلبية والاحتيالية على التقارير المالية والتي تسببها في الغالب المخاطر والأبعاد الناتجة عن الثقة الإدارية المفرطة (Bii & Kinuthia, 2024: 1763).

وأشار (عزه، 2020: 35) إلى أن وجود لجنة تدقيق مستقلة في الشركة تساهم في الحد من الثقة الإدارية المفرطة وما تسببه من غش وتلاعب، فضلاً عن تدعيم استقلال مراقب الحسابات وزيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم زيادة الثقة في عملية إعداد التقارير المالية.

وينعكس استقلال لجنة التدقيق إلى ضمان فعالية هذه اللجنة، فضلاً عن ذلك يساهم الاستقلال بتحرر أعضاء اللجنة من تأثير وضغوطات الإدارة، وكذلك اتخاذ قرارات مستقلة عند الإبلاغ عن المعلومات المالية، وترتبط لجنة التدقيق التي يرأسها مديرون مستقلون بشكل إيجابي بإعداد التقارير

المالية عالية الجودة وانخفاض حدوث التقارير الاحتيالية، كما يزيد استقلال هذه اللجنة من قوتها، ومن ثم فإن اللجنة غير المتحيزة تجاه السلطة التنفيذية تقلل من مشكلة الوكالة بين المديرين التنفيذيين والمساهمين الآخرين، ومن جهة أخرى تجعل الاستقلالية للجنة أكثر موضوعية في مراقبة شفافية التقارير المالية (Nelson & Oluoch, 2019: 88).

2. **خبرة لجنة التدقيق وأثرها على الثقة الإدارية المفرطة:** تلعب كل من الثقافة المالية والخبرة المالية للجنة التدقيق دوراً فعالاً في منع الاحتيال الناتج عن ممارسات الإدارة، كما تساهم في الحد بشكل كبير من التقارير الخاطئة، وتزيد من فعالية الرقابة على الأداء، وكلما زادت نسبة الخبرة والمعرفة التي تتمتع بها لجنة التدقيق ساهمت بشكل أكبر في الحد من التصرفات السلبية للمديرين على التقارير المالية، كما تؤدي الخبرة الكبيرة لهذه اللجنة إلى تقارير مالية أكثر موثوقية مما يؤدي إلى ميل الأسواق والأطراف ذات العلاقة إلى التفاعل بشكل أكثر إيجابية مع هذه التقارير (Kipkoech, 2016: 89). في حين يعد كل من (Pozzoli et al., 2022: 4) أن الخبرة المالية للجنة التدقيق تكمن في مدى إمكانية أعضاء هذه اللجنة في تطوير نظام رقابة داخلية أكثر صرامة لإدارة المخاطر المتنوعة فضلاً عن ذلك يمكن لأعضاء لجنة التدقيق الخبرة ذات الآراء الكفوة ضمان المستثمرين وكذلك ضمان تدفق فعال للمعلومات داخل الشركة اعتماداً على النظام الصارم للرقابة الداخلية المصمم وأطار إدارة المخاطر.

3. **أثر حجم لجنة التدقيق على الثقة الإدارية المفرطة:** يمكن لحجم لجنة التدقيق أن يسهل إجراء الرقابة التشغيلية على أداء الإدارة حتى تتمكن من أداء أدوارها والتزاماتها المتنوعة بشكل أكثر فعالية، كما يساهم حجم لجنة التدقيق في خفض العمليات الاحتيالية للمديرين ذوي الثقة المفرطة من خلال زيادة عدد أعضاء هذه اللجنة واختيار أعضاء يمتلكون خبرات ومؤهلات متنوعة لتوسيع حلقة رقابتهم ونقاشاتهم المعمقة للضوابط والإجراءات التي من شأنها أن تلجم جماح المديرين ذوي الثقة المفرطة إذا ما حاولوا الغش أو التظليل أو ممارسة أي عمليات احتيالية للتغطية على نتائج قراراتهم الخاطئة (Sari et al., 2022: 3).

كما تتمتع لجنة التدقيق ذات العضوية الكبيرة بوجهات نظر مختلفة في التداول حول قضايا إعداد التقارير المالية والتعامل معها في وقت واحد مما يؤدي إلى إنجاز المهام المكلفة به في الوقت المناسب (Chukwu & Nwabochoi, 2019: 88).

4. **أثر اجتماعات لجنة التدقيق على الثقة الإدارية المفرطة:** إن الاجتماعات المتكررة للجنة التدقيق والتي تعقد بشكل منتظم ومستمر تكون كفيلاً بوضع الخطط التي من شأنها كشف البيانات المالية الاحتيالية، فضلاً عن تتبع الطرق والوسائل والأساليب التي تتبعها الإدارة في عملية الاحتيال للتغطية على فشلها الناتج عن سوء التخطيط والإدارة واتخاذ القرار، كما إن الكثافة العالية لاجتماعات لجنة التدقيق يعبر عن قدرتها وفعاليتها في تنفيذ مهامها المتعلقة بالأشراف واكتشاف الغش والأخطاء والتي تؤثر بشكل سلبي على جودة التقارير المالية، ويلاحظ أن زيادة عدد اجتماعات هذه اللجنة في الشركات من شأنه أن يقلص من النشاط الاحتيالي للإدارة في البيانات المالية (Purwiyant & Laksito, 2022: 89).

وقد أشار كل من (Hasan et al., 2019: 2903) إلى أن تكرار اجتماعات لجنة التدقيق يعني أن هذه اللجنة أكثر اطلاعاً على أنشطة البيانات المالية، وإن زيادة التواتر هو مؤشر على أن تلك اللجنة أكثر كفاءة والتزاماً بالأداء الجيد في الكشف المبكر عن النوايا السيئة للإدارة على التقارير

- المالية والمتمثلة بالممارسات أو المحاولات غير الصحيحة مثل الغش والاحتيال، كما إن الاجتماعات المتكررة يمكن أن تقلل من فرص الإدارة في الاستغلال السيئ للثقة المفرطة من خلال إخضاع إدارة الشركة لرقابة كافية ومناقشة مستمرة لإعمالها كافة، وهذا من شأنه سوف يجعل إدارة الشركة أكثر شفافية في ممارسة الأعمال المالية والإدارية من جهة، وأكثر حذراً في تصرفاتها من جهة أخرى.
- ومما سبق أعلاه يتبين أهمية دور لجنة التدقيق في الحد من الأبعاد السلبية للثقة الإدارية المفرطة سواء كانت مقصودة مثل الغش والاحتيال والتزليل في البيانات المالية أو قد تكون أخطاء غير مقصودة مثل الأخطاء غير المتعمدة والناجمة عن السهو والخطأ، وفي كلا الحالتين لهذه الأخطاء يمكن للجنة التدقيق أن تؤثر عليها وتحد منها عن طريق خصائص هذه اللجنة وكالاتي:
- ❖ استقلال لجنة التدقيق يمكنها من أداء مهامها داخل الشركة دون الانحياز لأي طرف معين على حساب الطرف الآخر ومن ثم ضمان تقارير مالية عادلة وغير متحيزة.
 - ❖ لخبرة لجنة التدقيق دور مهم وفعال في تقويم سلوك الإدارة وردع أي محاولة ذات سلوك خاطئ تروم القيام بها، أو التأثير على نتيجة النشاط بطرق غير مشروعة.
 - ❖ يجب أن يكون لهذه اللجنة الحجم المناسب والذي يلائم حجم الشركة وطبيعة نشاطها لكي تتمكن هذه اللجنة التنسيق فيما بينها من أجل مراقبة أداء الإدارة وسهولة كشف الانحرافات ومعالجتها.
 - ❖ ويشير عدد اجتماعات هذه اللجنة إلى فعاليتها ونشاطها، إذ يساعد الاجتماع المنظم على التباحث في وضع الشركة، وتبادل المعلومات والخبرات بين الأعضاء ومناقشة أداء الإدارة ورصد نقاط الضعف والأنشطة السلبية أو الاحتمالية في الأعمال الموكلة إليها ووضع الخطط والحلول اللازمة لتجنبها.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

أولاً. تصميم البحث:

1. اختيار العينة وجمع البيانات: تمثل ميدان البحث بالقطاع المصرفي وقطاع التأمين إلى جانب أصحاب المصالح، في حين تمثل مجتمع البحث بكل من المدققين والمحاسبين في المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى جانب المحليين والمدققين الخارجيين، وقد تم اختيار عينة عشوائية عبر توزيع استمارات استبيان إلكترونية وورقية تم استرداد 227 استمارة بلغ الصالح منها للتحليل 211 استمارة، بنسبة تبلغ 93% تقريباً، ويظهر الجدول رقم (1) نسبة الاستثمارات عينة البحث.

جدول (1): الاستثمارات عينة البحث

البيان	الاستثمارات
الاستثمارات المستردة	227
الاستثمارات الصالحة للتحليل	211
النسبة	93%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

2. أداة البحث وقياس المتغيرات: تمثلت أداة البحث باستمارات الاستبيان التي أعدت من قبل الباحث، وقسمت على محورين خصص المحور الأول لوصف أفراد العينة باعتماد خمسة أصناف من

المعلومات الديموغرافية (أ. الجنس، ب. التحصيل الدراسي، ج. المهنة، د. سنوات الخدمة، هـ. صنف العمل)، كما هو ظاهر في الجدول رقم (2).

جدول (2): محاور استمارة الاستبيان

المحاور	الأبعاد	الرمز	العدد	التسلسل
الأول: المعلومات الديموغرافية	الجنس	G		
	التحصيل الدراسي	Q		
	المهنة	F		
	سنوات الخدمة	E		
	صنف العمل	S		
الثاني: المستقل (خصائص لجنة التدقيق)	أ. الاستقلال	XX1	5	X1-X5
	ب. الخبرة	XX2	5	X6-X10
	ج. الحجم	XX3	5	X11-X15
	د. عدد الاجتماعات	XX4	5	X15-X20
	الاجمالي	X	20	X1-X20
الثاني: التابع (الثقة الادارية المفرطة)	أ. التفاؤل المفرط	MM1	5	M1-M5
	ب. التقدير الخاطئ	MM2	5	M6-M10
	د. التحيز المعرفي	MM4	5	M15-M20
	الاجمالي	M	20	M1-M20

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

في حين خصص المحور الثاني لقياس المتغيرات والمتمثلة بثلاثة أنواع من المتغيرات، تمثل النوع الأول بالمتغير المستقل وهو خصائص لجنة التدقيق عبر عنه من خلال أربع خصائص لتكون كأبعاد له (أ. الاستقلال، ب. الخبرة، ج. الحجم، د. عدد الاجتماعات) تم تمثيل هذا المتغير من خلال 20 عبارة في استمارة الاستبيان بواقع 5 عبارات لكل بعد، في حين تمثل النوع الثاني من المتغيرات بالمتغير المستقل وهو الثقة الادارية المفرطة والذي عبر عنه من خلال أربعة أبعاد (أ. التفاؤل المفرط، ب. التقدير الخاطئ، ج. وهم السيطرة، د. التحيز المعرفي) تم تمثيل هذا المتغير من خلال 20 عبارة في استمارة الاستبيان بواقع 5 عبارات لكل بعد، ويظهر الجدول رقم (2) هيكلية استمارة الاستبيان.

وقد تم اعتماد الكرت الخماسي في التعبير عن توجهات أفراد العينة، إذ تتراوح درجاته (5=اتفق وبشدة، 4=اتفق، 3=محايد، 2=لا اتفق، 1=لا اتفق وبشدة)، كما أنه ولغرض توصيف شدة الإجابة للأوساط الحسابية لإجابات الأفراد تم حساب طول الفئة من خلال المعادلة الآتية: طول الفئة = (أعلى قيمة - أدنى قيمة) / عدد الفئات المطلوبة، لتكون طول الفئة = $5/(4-1) = 1.33$ ، وبناءً على طول الفئة في المتوسط الحسابي للإجابات (1 إلى 1.8) تكون شدة الإجابة (ضعيف جداً)، والفئة (أكبر من 1.8 إلى 2.6) تكون (ضعيف)، والفئة (أكبر من 2.6 إلى 3.4) تكون (متوسط) والفئة (أكبر من 3.4 إلى 4.2) تكون (عالي)، والفئة (أكبر من 4.2 إلى 5) تكون (عالي جداً).

3. وصف أفراد العينة عبر المعلومات الديموغرافية: يظهر الجدول رقم (3) وصفاً لأفراد عينة البحث عبر توزيعهم كفئات حسب المعلومات الديموغرافية الخمسة (أ. الجنس، ب. التحصيل الدراسي، ج. المهنة، د. سنوات الخدمة، هـ. صنف العمل) المثبتة في المحور الأول من استمارة الاستبيان. جدول (3): وصف أفراد العينة حسب المعلومات الديموغرافية

المعلومة	الفئة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	159	75.4
	أنثى	52	24.6
التحصيل الدراسي	دبلوم	4	1.9
	بكالوريوس	117	55.5
	دبلوم عالي	24	11.4
	ماجستير	46	21.8
	دكتوراه	6	2.8
	محاسب قانوني	14	6.6
	محاسب	96	45.5
المهنة	مدقق	87	41.2
	إداري	5	2.4
	مدير	5	2.4
	محلل مالي	16	7.6
	أخرى	2	.9
	من 5 سنوات وأقل	19	9.0
سنوات الخدمة	من 6-10 سنة	51	24.2
	من 11-15 سنة	76	36.0
	من 16-20 سنة	55	26.1
	من 21-25 سنة	8	3.8
	من 26 سنة فأكثر	2	.9
	منتج للتقارير	191	90.5
صنف العمل	مستخدم للتقارير	20	9.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور إذ يبلغ عددهم 159 من إجمالي العينة البالغ (n=211) ونسبة 75.4% في حين إن نسبة الإناث كانت 24.6%، كما يلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 55.5% يليهم الأفراد من هم حملة شهادة الماجستير بنسبة 21.8% وهذه النسب تدعم الإدراك المعرفي الأكاديمي لدى أفراد العينة حول عبارات الاستبيان وتجعل الإجابات عليها أكثر ملائمة واعتمادية، أما من حيث معلومة المهنة فيلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من المحاسبين بنسبة 45.5% يليهم المدققين بنسبة 41.2% ثم المحللين بنسبة 7.6% وهذه النسب تدعم الإدراك المهني لعبارات الاستبيان وتجعل الإجابات أكثر

موضوعية، كما يلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة عالية، إذ إن أغلبهم يقعون ضمن فئة الخبرة (من 11-15 سنة) وبنسبة 36% يليهم الأفراد ضمن فئة الخبرة (من 16-20 سنة) بنسبة 26.1%، وهذه النتائج تدعم مستوى المهارة والتراكم المعرفي العملي لدى أفراد العينة والذي ينعكس على معقولية الإجابة على عبارات الاستبانة، كما يلاحظ إن أغلب أفراد العينة هم من فئة المنتجين للتقارير المالية وبنسبة 90.5% في حين إن نسبة مستخدمو التقارير أو أصحاب المصالح الخارجيين فكانوا بنسبة 9.5% بالرغم من تفاوت النسب لكن هذا لا يمنع من وجود التنوع في الإجابات الذي ينعكس بنتائج البحث، ويظهر الشكل رقم (7) توزيع أفراد العينة بحسب المعلومات الديموغرافية.

4. اختبار صدق وثبات الاستبانة: تم اختبار صدق وثبات الاستبانة كما يأتي:

أ. اختبار الصدق: يستخدم معامل الصدق للتحقق من الصدق الذاتي لاستمارة الاستبيان من خلال التأكد من أن العبارات الموضوعة تمثل بصدق المتغير المراد قياسه، وقد تم حساب معامل الصدق من خلال إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ، وبالإطلاع على الجدول رقم (4) يلاحظ أن قيم هذا المعامل كانت ما بين (0.869 إلى 0.976) وهي قيم مرتفعة مما يؤكد مصداقية استمارة الاستبيان وإن عبارات الاستبانة تعبر بصدق عما يراد قياسه.

جدول (4): معامل الصدق ومعامل الفا كرونباخ

المتغيرات والأبعاد	الرمز	معامل الصدق	ومعامل الفا كرونباخ
أ. الاستقلال	XX1	0.869	0.755
ب. الخبرة	XX2	0.887	0.787
ج. الحجم	XX3	0.898	0.806
د. عدد الاجتماعات	XX4	0.919	0.844
خصائص لجنة التدقيق	X	0.962	0.926
أ. التفاؤل المفرط	MM1	0.921	0.849
ب. التقدير الخاطئ	MM2	0.873	0.762
ج. وهم السيطرة	MM3	0.890	0.792
د. التحيز المعرفي	MM4	0.908	0.824
الثقة الادارية المفرطة	M	0.966	0.934

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VER.22).

ب. ثبات الاستبانة: تم اعتماد معامل الفا كرونباخ لغرض اختبار الثبات الذاتي لبيانات استمارة الاستبيان، ويقصد به المستوى الذي يتم فيه فحص مدى الترابط بين محتويات الأداة المستخدمة في البحث مع مستوى الإجابات التي يرغب الباحث في تحصيلها، بمعنى التحقق من أنه يمكن الحصول على نتائج مماثلة فيما إذا تم إعادة توزيع الاستمارات على نفس الأشخاص وفي الظروف نفسها، ويقدر الحد الأدنى لهذا المعامل بمقدار 0.6 حسب لتحقيق شرط الثبات في حين تكون النسبة الأفضل لهذا المعامل إذا كانت مساوية لـ 0.7 أو أكبر (Nunnally & Bernstein, 1994)، ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (4) يلاحظ أن قيم معامل الفا كرونباخ المحتسبة كانت ما بين (0.755 إلى 0.953) وهي نسب تجاوزت النسبة الافتراضية البالغة 0.7 مما يعني أن استمارة الاستبيان تتمتع بالثبات مما يدعم إمكانية اعتماد بياناتها في عمليات التحليل اللاحقة.

5. وصف المتغيرات: باعتماد التحليل الوصفي للبيانات وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) تم اجراء وصف لمتغيرات البحث وذلك عبر الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وغيرها من أساليب التحليل الوصفية، وذلك بهدف الكشف عن خصائص المتغيرات وتحديد مستوياتها حسب إدراك المستقصى منهم، ويظهر الجدول رقم (13) نتائج التحليل حسب عبارات.

إذ يلاحظ من الجدول رقم (13) أن هناك توافق مرتفع حول توافر خصائص لجنة التدقيق بأبعادها الأربع (أ. الاستقلال، ب. الخبرة، ج. الحجم، د. عدد الاجتماعات) ضمن ميدان البحث بدلالة الأهمية النسبية المرتفعة وكذلك ارتفاع قيمة الوسط الحسابي التي تجاوزت القيمة الفرضية البالغة (3)، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لمتغير خصائص لجنة التدقيق (4.127)، أما على مستوى الأبعاد فيلاحظ أن بعد (ب. الخبرة) سجل أعلى مستوى توافق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.231) يليه بعد (أ. الاستقلال) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.136) يليه بعد (د. عدد الاجتماعات) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.093)، وأخيراً بعد (ج. الحجم) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.048)،

جدول (13): التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد البحث

المتغيرات والابعاد	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الأهمية النسبية	معامل الاختلاف	شدة الموافقة
أ. الاستقلال	XX1	4.136	0.469	2.00	5.00	82.71%	11.35%	عالي جداً
ب. الخبرة	XX2	4.231	0.455	2.00	5.00	84.63%	10.76%	عالي جداً
ج. الحجم	XX3	4.048	0.516	2.00	5.00	80.97%	12.74%	عالي
د. عدد الاجتماعات	XX4	4.093	0.559	2.00	5.00	81.86%	13.67%	عالي
خصائص لجنة التدقيق	X	4.127	0.432	2.00	5.00	82.54%	10.47%	عالي
أ. التفاؤل المفرط	MM1	1.915	0.558	1.00	4.00	38.29%	29.15%	ضعيف
ب. التقدير الخاطئ	MM2	1.813	0.471	1.00	4.00	36.27%	25.98%	ضعيف
ج. وهم السيطرة	MM3	1.929	0.466	1.00	4.00	38.58%	24.16%	ضعيف
د. التحيز المعرفي	MM4	1.876	0.474	1.00	4.00	37.52%	25.27%	ضعيف
الثقة الادارية المفرطة	M	1.883	0.437	1.00	4.00	37.66%	23.18%	ضعيف

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS VER.22).

أما فيما يخص متغير الثقة الإدارية المفرطة بأبعاده الأربعة (أ. التفاؤل المفرط، ب. التقدير الخاطئ، ج. وهم السيطرة، د. التحيز المعرفي) فيلاحظ انخفاض مستوى توافره ضمن ميدان البحث بدلالة الأهمية النسبية المنخفضة وكذلك انخفاض قيمة الوسط الحسابي التي كانت أدنى من القيمة

الفرضية البالغة (3)، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لمتغير الثقة الإدارية المفرطة (1.883)، أما على مستوى الأبعاد فيلاحظ أن بعد (ج. وهم السيطرة) سجل أعلى مستوى توافق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (1.929) يليه بعد (أ. التفاؤل المفرط) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (1.915) يليه بعد (د. التحيز المعرفي) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (1.876)، وأخيراً بعد (ب. التقدير الخاطئ) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (1.813).

6. اختبار العلاقة: تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لغرض اختبار معنوية وقوة واتجاه العلاقات بين متغيرات البحث وعلى مستوى أبعادها كافة، ويظهر الجدول رقم (14) نتائج الاختبار. جدول (14): مصفوفة الارتباط بين متغيرات وأبعاد البحث

المتغيرات	MM1	MM2	MM3	MM4	M
XX1 (Pearson)	-0.642**	-0.664**	-0.653**	-0.672**	-0.741**
(Sig.)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
XX2 (Pearson)	-0.649**	-0.726**	-0.648**	-0.722**	-0.772**
(Sig.)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
XX3 (Pearson)	-0.576**	-0.695**	-0.760**	-0.727**	-0.772**
(Sig.)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
XX4 (Pearson)	-0.694**	-0.605**	-0.675**	-0.742**	-0.767**
(Sig.)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
X (Pearson)	-0.742**	-0.775**	-0.794**	-0.830**	-0.883**
(Sig.)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

(**) دال عند مستوى معنوية 1%، (*) دال عند مستوى معنوية 5%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS VER.22) يلاحظ من الجدول رقم (14) ما يأتي:

❖ وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) بين بعد (أ. الاستقلال) ومتغير الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة (التفاؤل المفرط، ب. التقدير الخاطئ، ج. وهم السيطرة، د. التحيز المعرفي)، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى توافر بعد (أ. الاستقلال) سوف يرافقه انخفاض في مستوى الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة.

❖ وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) بين بعد (ب. الخبرة) ومتغير الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة (أ. التفاؤل المفرط، ب. التقدير الخاطئ، ج. وهم السيطرة، د. التحيز المعرفي)، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى توافر بعد (ب. الخبرة) سوف يرافقه انخفاض في مستوى الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة.

❖ وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) بين بعد (ج. الحجم) ومتغير الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة (أ. التفاؤل المفرط، ب. التقدير الخاطئ، ج. وهم السيطرة، د. التحيز المعرفي)، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى توافر بعد (ج. الحجم) سوف يرافقه انخفاض في مستوى الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة.

❖ وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) بين بعد (د. عدد الاجتماعات) ومتغير الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة (التفاؤل المفرط، ب. التقدير الخاطئ، ج. وهم السيطرة، د. التحيز

المعرفي)، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى توافر بعد (د. عدد الاجتماعات) سوف يرافقه انخفاض في مستوى الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة.

❖ وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) بين متغير خصائص لجنة التدقيق ومتغير الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة (أ. التفاؤل المفرط، ب. التقدير الخاطئ، ج. وهم السيطرة، د. التحيز المعرفي)، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى توافر متغير خصائص لجنة التدقيق سوف يرافقه انخفاض في مستوى الثقة الإدارية المفرطة بأبعادها الأربعة.

7. اختبار التأثير: تتضمن الفقرة فرضية رئيسة وفرضيات فرعية كما يأتي:

(H1). الفرضية الرئيسية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لخصائص لجنة التدقيق في الثقة الادارية المفرطة.

ينبثق عنها اثنتين من الفرضيات الفرعية كما يأتي:

(H1.1). الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لخصائص لجنة التدقيق بدلالة أبعادها في الثقة الادارية المفرطة.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد نموذج معادلة انحدار خطي متعدد لتقدير الثقة الادارية المفرطة بدلالة الأبعاد الأربعة (أ. الاستقلال، ب. الخبرة، ج. الحجم، د. عدد الاجتماعات) لخصائص لجنة التدقيق، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في الثقة الإدارية المفرطة، ويظهر الجدول رقم (15) نتائج الاختبار.

جدول (15): نتائج تأثير الأبعاد الأربعة لخصائص لجنة التدقيق في الثقة الإدارية المفرطة

المتغيرات	(R ²)	(Adjusted R ²)	(F)	(Sig.)
	0.788	0.784	191.303	0.000
معامل الانحدار (β)	(T)	(Sig.)	الدلالة	
أ. الاستقلال	-0.136-	-2.515-	0.013	دال معنوياً
ب. الخبرة	-0.340-	-6.638-	0.000	دال معنوياً
ج. الحجم	-0.320-	-6.503-	0.000	دال معنوياً
د. عدد الاجتماعات	-0.232-	-4.420-	0.000	غير دال معنوياً

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS Ver.22)

يلاحظ من الجدول رقم (15) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (191.303) عند مستوى معنوية أقل من 5% مما يعني إمكانية تقدير الثقة الإدارية المفرطة بدلالة الأبعاد الأربعة (أ. الاستقلال، ب. الخبرة، ج. الحجم، د. عدد الاجتماعات) لخصائص لجنة التدقيق، في حين تشير قيمة (T) المعنوية عند مستوى دلالة أقل من 5% لكل من الأبعاد الأربعة (أ. الاستقلال، ب. الخبرة، ج. الحجم، د. عدد الاجتماعات) على أن هذه الأبعاد ذات تأثير معنوي، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة لكل من الأبعاد الأربعة على أن التأثير سلبي، بمعنى أن توافر هذه الأبعاد ضمن ميدان البحث من مصارف وشركات تأمين سيرافقه انخفاض في مستويات الثقة الإدارية المفرطة في ذلك الميدان، في حين تدل قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) البالغة (0.784) على أن الأبعاد الأربعة تفسر ما نسبته (78.4%) من التغيرات الحاصلة في الثقة الإدارية المفرطة، عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

(H1.2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لخصائص لجنة التدقيق مجتمعة في الثقة الادارية المفرطة.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد نموذج معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير الثقة الادارية المفرطة بدلالة خصائص لجنة التدقيق مجتمعة، وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في الثقة الإدارية المفرطة، ويظهر الجدول رقم (16) نتائج الاختبار.

جدول (16): نتائج تأثير خصائص لجنة التدقيق مجتمعة في الثقة الإدارية المفرطة

المتغيرات	(R ²)	(Adjusted R ²)	(F)	(Sig.)
	0.780	0.779	742.878	0.000
خصائص لجنة التدقيق مجتمعة	معامل الانحدار (β)	(T)	(Sig.)	الدلالة
	-0.883	-27.256	0.000	دال معنوياً

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS VER.22)

يلاحظ من الجدول رقم (16) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (742.878) عند مستوى معنوية أقل من 5% مما يعني إمكانية تقدير الثقة الادارية المفرطة بدلالة خصائص لجنة التدقيق مجتمعة، في حين تشير قيمة (T) البالغة (-27.256) عند مستوى دلالة أقل من 5% إلى وجود تأثير معنوي، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-0.883) على أن التأثير سلبي، بمعنى أن توافر خصائص لجنة التدقيق مجتمعة ضمن ميدان البحث من مصارف وشركات تأمين سيرافقه انخفاض في مستويات الثقة الإدارية المفرطة في ذلك الميدان، في حين تدل قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0.780) على أن خصائص لجنة التدقيق مجتمعة تفسر ما نسبته (78%) من التغيرات الحاصلة في الثقة الإدارية المفرطة، عليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية، وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة للبحث.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال ما تقدم في مضمون هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي سيتم عرضها بالآتي:

1. وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية بين كل من المتغير المستقل والمتمثل بلجنة التدقيق بأبعادها الأربعة المذكورة أعلاه والمتغير التابع المتمثل بالثقة الإدارية المفرطة بأبعادها المتمثلة بالتقدير الخاطئ والتفاؤل المفرط ووهم السيطرة والتحيز المعرفي.
2. إن توافر خصائص لجنة التدقيق مجتمعة ضمن ميدان البحث من مصارف وشركات تأمين سيرافقه انخفاض في مستويات الثقة الإدارية المفرطة في ذلك الميدان.
3. يؤدي انخفاض مستوى الثقة الإدارية المفرطة في مجتمع البحث إلى تحسين أداء الإدارة مما ينعكس بصورة إيجابية على نشاط الشركة.

ثانياً. التوصيات: تعد استنتاجات البحث أساساً مهماً يتم الاستناد إليه لوضع مجموعة من التوصيات التي تساهم في معالجة مشكلة البحث، إذ تؤكد التوصيات على أهمية البحث، كما تساعد في ربط النتائج بالنظريات، لذلك لا بد من تقديم التوصيات الآتية:

- أ. ضرورة تفعيل دور لجنة التدقيق في المصارف وشركات التأمين والشركات الأخرى كونها أداة رقابية هامة.
- ب. وجوب تقييم أداء لجنة التدقيق بشكل مستمر وخلال فترات دورية والعمل على تحديد مواطن الضعف في عمل هذه اللجنة ومعالجتها، لضمان دقة وموثوقية التقارير المالية.
- ج. العمل على تطوير قدرات ومهارات لجنة التدقيق وخصوصاً في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ليتسنى لهم مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية والإشراف على إعداد التقارير المالية ابتداء من مرحلة إعداد البيانات وفقاً لما تقتضيه هذه التطورات.
- د. توسيع عملية الإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق على ممارسات الإدارة التنفيذية وخصوصاً المهام المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات المالية.
- هـ. الاجتماع بشكل دوري مع المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق لمناقشة أهم التحديات والمعوقات التي تواجههم أثناء تنفيذ المهام فضلاً عن الاستماع للآراء والمقترحات المفيدة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

1. عز الدين، ياسمين عبد الوهاب السيد، (2017)، أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا.
2. ياسين، روان مصطفى محمود، (2021)، دور خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط – الأردن.

ب. المجلات والدوريات:

1. بخيت، محمد بهاء الدين محمد، 2018، دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 8.
2. زلط، علاء عاشور عبد الله، 2021، دراسة العالقة بين الثقة الإدارية المفرطة وسياسات توزيع الأرباح كمرتكز للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط المجلد 2، العدد 2.
3. الشترى، سعد حسن، السيد، مها عبد المنعم، 2023، أثر الثقة الزائدة لدى المديرين التنفيذيين على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 45، العدد 2.
4. الشعراوي، حسام حسن محمود، 2018، أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 5، العدد 5.
5. عبد الرحيم، أسماء إبراهيم، 2020، أثر الملكية الإدارية والثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 4، العدد 4.

6. عبد العال، محمود موسى، 2021، العلاقة بين القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية الدور الوسيط للتعثر المالي دليل من الشركات الصناعية المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 5، العدد 2.
7. عزه، ازهر، 2020، لجان المراجعة كأحد آليات الدعم لتقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 6، العدد 1.
8. الليلة، زينة عبد الستار جبر، ورمو، وحيد محمود، 2020، استراتيجيات الحد من الفساد المالي والإداري بواسطة تدقيق الامتثال، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 39، العدد 125.
9. نويجي، حازم محفوظ، 2017، أثر خصائص لجنة التدقيق على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة التجارة والتمويل المجلد 37 العدد 4.
10. نويجي، حازم محمد محفوظ، 2018، أثر الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية علي الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 4.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Journals:

1. Al-Hadrami, Abdullah, & Rafiki, Ahmad & Sarea Adel 2020, The impact of an audit committee's independence and competence on investment decision: a study in Bahrain, Asian Journal of Accounting Research, Vol. 5, No. 2
2. Azhari, Nadiyah Amirah Nor, & Hasnan1, Suhaily & Sanusi, Zuraidah Mohd , 2020, The Relationships Between Managerial Overconfidence, Audit Committee, CEO Duality and Audit Quality and Accounting Misstatements, International Journal of Financial Research Vol. 11, No. 3
3. Bii, Philip Kiprotich,& Kinuthia, Peter Mwai, 2024, Effects of Audit Committee on Fraudulent Financial Reporting Among Listed Firms in Kenya, Journal of Economics, Finance and Management Studies, Vol. 7, No 4.
4. Chukwu, Gospel J, & Nwabochi, Ngozi, 2019, Audit Committee Characteristics and Timeliness of Corporate Financial Reporting in the Nigerian Insurance Industry, International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR) Vol. 7, No 4.
5. Eklemet, Ivy, & Mohammed, Ibrahim, & research, Emmanuel Gyamera's, & Adu-Twumwaah, Deborah, 2023, Do Audit Committees and Corporate Governance Mechanisms Affect the Bank's Performance? Empirical Evidence from Panel Data Analysis, Theoretical Economics Letters, Volume 13.
6. El-Massry, Nouran, & Sakr, Ahmed, & Mrwan,Amer, 2023, Managerial Overconfidence and Accrual-Based Earnings Management: Evidence from Egyptian Listed Firms, Open Access Library Journal, Volume 10, e10011.
7. Güneş, Nizamülmülk & Atılğan, M. Serkan, 2016, Comparison of the Effectiveness of Audit Committees in the UK and Turkish Banks, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 2.

8. Hasan, Shahanif, &, Jatiningrum, Citrawati, &, Fauz, &, Abdul-Hamid, Mohamad Ali, 2019, The Moderating Effect of Audit Quality On Audit Committee and Financial Reporting Quality in Malaysia, *Revista de Ciencias Humanas y Sociales* ISSN 1012-1987/ ISSN: 2477-4385.
9. Kamarudin, Khairul Anuar, & Ismail, Wan Adibah Wan, 2014, The Effects of Audit Committee Attributes on Fraudulent Financial Reporting, *Journal of Modern Accounting and Auditing*, Vol. 10, No 5.
10. Kipkoech, Samoei Richard, 2016, Audit Committee Size, Experience and Firm Financial Performance. Evidence Nairobi Securities Exchange, Kenya, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol..7, No.15.
11. Kusharyanti, Kusharyanti, &, Kusuma, Indra Wijaya, 2020, Overconfident Management and The Audit Fee Demandside Perspective, *Asian Economic and Financial Review*, Vol. 10, No. 10.
12. Lee, Jong Eun, 2016, CEO Overconfidence and The Effectiveness of Internal Control Over Financial Reporting, *The Journal of Applied Business Research*, Volume 32, Number 1.
13. Longjie, Xiao, & Anfeng, Zhou, 2017, The Impact of Managers Overconfidence on Corporate Investment, *International Journal of Social Science and Humanity*, Vol. 7, No. 2.
14. Moradi, Javad, & Ghadirian-Arani, 2017, Managerial overconfidence in overestimating financial restatements: Evidence from Tehran Stock Exchange, *Journal of Accounting Advances (J.A.A)* Vol. 9, No. 1
15. Nelson, Machora M, & Oluoch, Oluoch PhD, 2019, Effect of Audit Committee Characteristics On Financial Reporting of Selected Saccos in Kisii County, Kenya, *International Journal of Scientific and Management Research*, Vol. 2, No 6.
16. Pozzoli, Matteo, &, Pagani, Alessandra, & Paolone, Francesco, 2022, The impact of audit committee characteristics on ESG performance in the European Union member states: Empirical evidence before and during the COVID-19 pandemic, *Journal of Cleaner Production*, Vol. 371, No 133411
17. Salehi, Mahdi, & Tarighi, Hossein, & Dashtbayaz, Mahmoud Lari ,2020, The effect of managerial overconfidence on the conditional conservatism and real earnings management, *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, VOL 11, No 3.
18. Sari, Maylia Pramono, & Mahardika, Era, & Suryandari, Dhini, & Raharja, Surya, 2022, The audit committee as moderating the effect of hexagon's fraud on fraudulent financial statements in mining companies listed on the Indonesia stock exchange, *Cogent Business & Management*, Vol. 9, No 1
19. Zadeh, Farzaneh Nassir, & Askarany, Davood, & Shirzad, Ali, & Faghani, Mahdi, 2023, Audit committee features and earnings management, *Heliyon*, Vol 9, No 10.